الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة

الجلسة العامة ١٠
الجمعة، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مابيلنغان (الفلبين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أبو ديمبا سو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا.

اصطحب السيد أبو ديمبا سو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا إلى المنصة.

السيد سو (موريتانيا): يسعدني اليوم أن أخاطبكم بشأن أحد أكبر الاهتمامات البشرية المعاصرة بالنسبة للعقود القادمة، ألا وهو موضوع التنمية المستدامة. وأود في البداية أن أنقل إليكم تحيات فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيد معاوية ولد سيد أحمد الطايع وتمنياته بالتوفيق والنجاح لأشغال هذه الدورة.

اسمحوا لي في مستهل كلمتي هذه أن أهنئكم على حسن تسييركم لأعمال هذه الدورة. كما أشيد بالمجهودات التي بذلتها لجنة التنمية المستدامة وعلى رأسها السيد مصطفى طلبة في سبيل التحضير الجيد لأعمالنا هذه. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أعبر عن تقديرنا الخاص للجهود الموفقة التي يبذلها سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان وكافة معاونيه في الأمانة العامة للتنظيم المحكم والدقيق لهذا اللقاء الدولي الكبير.

ستظل نهاية هذا القرن حاضرة في الذاكرة الجماعية لبني البشر بوصفها الحقبة التي طرحت فيها وبالحاح جملة من القضايا الجوهرية حول علاقة الإنسان ومحيطه البيئي والسبل الضامنة لتيسير الموارد الطبيعية بشكل مؤقلم سعيا إلى إقامة أسس متينة متوازنة ومستديمة. ومما لا ريب فيه أن قمة ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية المنعقدة عام ١٩٩٢ قد شكلت أهم حدث في مسلسل التشاور الدولي بخصوص تلك الانشغالات الكبرى. واليوم وبعد مضي نصف عقد من الزمن على لقاء ريو دي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

جانيرو، فإنه من المفيد أن نلتقي مجددا لنلاحظ مدى التقدم الحاسم في تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها، ونستعرض ما تم إنجازه في سبيل التنمية المستديمة.

ولئن كانت الإنجازات المحققة في هذا المجال منذ قمة الأرض في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بأشكالية التنمية المستديمة تعتبر مدعاة للارتياح، فإنه لا يمكننا إهمال حقيقة جلية، وهي أن أوضاع التنمية والبيئة في معظم الدول الفقيرة لم تتحسن كثيرا عما كانت عليه منذ عام ١٩٩٢. ذلك أنه لم تتم السيطرة على تدهور البيئة والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، واتساع الفوارق بين الدول المتقدمة والنامية واستمرار ظاهرة الفقر. وما تزال أنماط الاستهلاك وأساليب الانتاج على المستوى العالمي في تناقض واضح في بعض أوجهها مع دواعي التنمية المستديمة.

إن إشكالية التنمية في موريتانيا ذات طابع خاص، ذلك أن هشاشة المحيط البيئي واستفحال ظاهرة التصحر وما ينجم عنهما من تأثيرات على الإنسان ووسائل عيشه يؤكدان عندنا ارتباط معركة التنمية بالمحافظة على البيئة. ووعيا منها بهذه الحقيقة، ساهمت بلادي مساهمة كاملة في مراحل إعداد قمة ريو دي جانيرو، وأقرت توصياتها وسعت بشكل فاعل إلى ترجمتها على أرض الواقع. وهكذا خطت موريتانيا خطوات لا يستهان بها في سبيل تنفيذ برنامج القرن ٢١ الصادر عن هذه القمة بالرغم من وسائلها المتواضعة. وفي هذا الإطار أيضا، ساهمت بلادنا في إعداد الاتفاقية العالمية لمكافحة التصحر، وقد شرعت بالفعل في محاربة هذه الكارثة، وأقرت مخططا رئيسيا طويل المدى يستهدف إعادة توازن الوسط الطبيعي والإسهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتثبيت السكان في مواطنهم الأصلية. وتشارك بلادنا موازاة مع ذلك في إعداد البرنامجين الاقليميين الخاصين بمنطقتي المغرب العربي والساحل.

وفيما يخص برنامج التغيرات المناخية، فإن جهود بلادنا تنصب في الوقت الراهن وبالتعاون مع الصندوق العالمي للبيئة على إعداد دراسة تتعلق بتأثيرات نشاط الإنسان على تغير المناخ ومدى تأثيرات ظاهرة التصحر على تغير المناخ ذاته. وفي هذا المضمار، تنفذ الحكومة الموريتانية وتشجع منذ عدة سنوات المشاريع الوطنية الهادفة إلى استخدام الطاقة المتجددة.

وعلى مستوى برنامج حماية التنوع الحيوي، أعدت بلادنا بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة استراتيجية وطنية لحفظ التنوع الحيوي، وقامت في سنة ١٩٩٣ بمراجعة النصوص المنظمة لحظيرة أرغين التي تعتبر تراثا عالميا وملجأ نادرا لحماية الطيور والحيوانات. ورسمت الحكومة من جهة أخرى سياسة مؤقننة لضمان تسيير أمثل ومستديم للموارد البحرية ثم في سياقها تحديد فترة توقف عن الصيد لحماية العينات السمكية المهددة بالانقراض.

إن البعد الشمولي للتنمية المستديمة يرتكز من حيث الأساس على الترابط العضوي للقضايا البيئية والاستراتيجيات التنموية. لذلك تظل محاربة الفقر والأمية والتهميش الاجتماعي في نظر حكومتنا مقياسا أساسيا للتنمية المستديمة وإحدى أهم غاياتها في بلادنا على المدى المتوسط، كما أنها دعامة أساسية لدفع المشاركة الشعبية في برامج محاربة التصحر وحماية البيئة وبلورة قيم بيئية سليمة.

وفي هذا الصدد، حققت موريتانيا بفضل الاستقرار السياسي نجاحات جديدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم إرساء التوازنات الاقتصادية الكبرى وتواصل النمو الاقتصادي على مدى السنوات الخمس الماضية، وتحسنت مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية نتيجة لذلك. فتضاعفت نسبة التمدرس بفعل الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الدولة والمجموعات المحلية على صعيد البنى التحتية وتكوين المدرسين وتحسين الخبرة.

وتحسنت كذلك المرافق الاجتماعية الأخرى بشكل واضح، وخاصة ما يتعلق بتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب في جل المناطق الحضرية والريفية، فضلا عن دعم الاسكان والتنظيف الحضري في ضواحي المدن الكبيرة. وكان للمرأة حظ وافر في برامج الصحة ومحاربة الأمية ودعم المشاركة في الحياة العامة. كل هذه السياسات أتاحت انخفاضا ملحوظا في معدلات الفقر حيث انخفضت سعته بين صفوف السكان بنسبة ١٠ في المائة، وكذلك تناقص معدل حدته بنسبة ٤٩ في المائة.

لقد وقفت دول العالم خلال قمة الأرض وقفة مشهودة حيث تراءت لها التحديات والأخطار وعقدت تحالفها وتنادت في سبيل التنمية المستديمة. إلا أن العراقيل ما تزال ماثلة والمنجزات بعيدة من

الالتزامات، فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يحصل بعد انقضاء خمس سنوات على قمة ريو دي جانيرو الاتفاق على شكل ومضمون آلية التمويل التي تنص عليها اتفاقية محاربة التصحر، هذه الظاهرة التي يئن تحت وطأتها اليوم مليار من البشر. ويظل تمويل البرنامج العالمي "جدول أعمال القرن ٢١" قاصرا عن تحقيق الأهداف وما يزال نقل تكنولوجيا البيئة صعب المنال بالنسبة للدول النامية.

إننا ندعو وبإلحاح إلى تبني أهداف مرحلية محددة في مختلف مجالات هذا البرنامج، للقضاء على الفقر وتقليص الفوارق وتحسين نوعية الحياة في الدول النامية ومحاربة التلوث ومكافحة التصحر ونقل التكنولوجيا الضرورية لهذه الأغراض بشروط ميسرة. كما ننادي باستكمال المفاوضات بسرعة بشأن المسائل العالقة الخاصة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وتنفيذ البرامج المتعلقة بها. ولهذا الغرض ندعو الجميع إلى مزيد من الجدية في رفع مستوى التمويلات الخاصة ببرامج التنمية المستديمة. وإذا كان على الدول النامية أن تضمن مستوى أكبر من الفعالية في التسيير وتخصص المزيد من مواردها المالية الذاتية لهذه البرامج، فلا مناص من رفع معدلات المعونات العامة للتنمية التي تقدمها الدول المتقدمة. وفي هذا النطاق فإن مسؤولية المنظمات غير الحكومية تكتسي طابعا مهما، كما أن دورها يظل مبعثا للارتياح.

أود في ختام كلمتي هذه أن أعبر مجددا عن التزام موريتانيا بتنفيذ البرنامج ٢١ "جدول أعمال القرن ٢١" الصادر عن قمة الأرض ضمن إمكاناتها الخاصة، وبما تتيحه المعونات التي تحصل عليها في هذا السبيل. وسنسهر في هذا الإطار على مزيد من التشاور والتعاون مع الهيئات الدولية المعنية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا على بيانه.

اصطحب السيد أبو ديمبا سو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد بالجور دورجي، وزير نائب وزير البيئة في بوتان.

اصطحب السيد بالجور دورجي، نائب وزير البيئة في بوتان، إلى المنصة.

السيد دورجي (بوتان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أنقل إلى رئيس الجمعية العامة ومن خلاله إلى جميع الممثلين، التحيات الحارة لجلالة الملك جيغمي سينغي وانغشوك، ملك بوتان وتمنياته الطيبة بنجاح هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

سألقي نصا موجزا لبياني. والبيان الكامل سيجري تعميمه.

في ريو اجتمعنا جميعا وقدمنا تعهدات إلى الأجيال المقبلة. والمهمة الماثلة أمامنا هي تقييم تجاربنا مع جدول أعمال القرن ٢١. ينبغي لنا أن نركز لا على علل البيئة العالمية بل على التدابير الايجابية الواجب اتخاذها لتناول ومواجهة التحديات التي تنتظرنا. وينبغي أن يكون لنا هدفان هما التدليل على الإرادة السياسية والاهتمام العالمي من جهة ومن جهة أخرى تحويلهما إلى سياسات ومشاريع على الصعيد التنفيذي. ليتعلم بعضنا من تجارب البعض، ولنحلل التقدم الذي أنجزناه ونعيد تأكيد تعهداتنا السياسية. وينبغي أن نترك هذه الدورة بالتزامات وطنية وسياسات محددة وتدابير ومشاريع وبرامج من أجل تحقيق هدفنا المشترك، هدف التنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الموارد المالية وينقل التكنولوجيا السليمة بيئيا ويتمسك بمبدأي ريو للشراكة العالمية والمسؤولية المشتركة والمميزة.

وبلدي، بوتان، خطى خطوات هائلة في المجال البيئي. كرسنا أكثر من ٢٦ في المائة من إجمالي مساحة أراضينا لنظام المناطق المحمية واسعة النطاق، تعبيرا عن سياسة شعبنا وأخلاقياته القوية في الحفاظ على البيئة. إن حفظ وحماية التنوع البيولوجي سياسة وطنية للحكومة الملكية. لذلك نود أن نعيد التأكيد على الحق السيادي لكل دولة في مواردها البيولوجية. ونرى أنه يتعين على المجتمع العالمي أن يضمن التقاسم العادل لحقوق الملكية الفكرية وغيرها من الفوائد الناشئة عن استخدام هذه الموارد.

وقد أبقينا أيضا على مساحة تزيد على ٧٢ في المائة من مساحة بلدنا في شكل غابات وهذه تشكل بالوعة كربون كبيرة جدا لخدمة المجتمع العالمي.

ويوضح استعراض مصادر وبالوعات غاز الدفيئة أن بوتان تبتلع من الكربون ١٩,٦ من الأطنان لكل فرد.

ونحن ملتزمون بالعمل من أجل حماية نظام مناخنا. ونحث جميع الدول على التعجيل بالمفاوضات بشأن نص بروتوكول ملزم قانونا أو صك قانوني آخر يكون جاهزا قبل انعقاد الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الاطارية المتعلقة بتغير المناخ في كيوتو.

وعلى الرغم من أننا نواجه تحديات كثيرة، أعلنت الحكومة الملكية بشكل قاطع أنها لن تلجأ إلى التسويق غير المحدود لمواردها الطبيعية حيث أن هذه السياسية من شأنها أن تقوض بشكل سريع تقليد البلد في حفظ الموارد الطبيعية وتضع بوتان في نفس المأزق الذي تقف فيه البلدان التي تواجه مشاكل إيكولوجية وبيئية حادة. وقد اختارت الحكومة الملكية أن تضحي بالمكاسب الاقتصادية الآنية ووضعت أولوية أعلى لحفظ الموارد الطبيعية ووضعت برنامجا للتنمية المستدامة.

وما فتئنا أيضا نبني شراكات عالمية في مجال البيئة. وتتمثل إحدى أكثر الشراكات إبداعا في اتفاق التنمية المستدامة مع حكومات هولندا وبنن وكوستاريكا. ويقوم هذا الاتفاق على مبدأ أن التنمية المستدامة مسؤولية مشتركة للشمال والجنوب على السواء. كما تقوم حكومة الدانمرك بتقديم دعم سخي لبرنامج دعم القطاع البيئي في بوتان. وسيركز هذا البرنامج على التشريعات البيئية والحد من التلوث وإدارة النفايات الخطرة والمناطق المحمية. ونحن ممتنون امتنانا كبيرا أيضا للدعم الذي تقدمه للبيئة كل من الهند والنرويج وسويسرا وفنلندا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق العالمي للأحياء البرية ومرفق البيئة العالمي ومصرف التنمية الآسيوي.

وتعمل بوتان أيضا على الصعيد الاقليمي مع أعضاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وفي إعلان دلهي، فإن وزراء البيئة المنتمين إلى الرابطة أكدوا من جديد أن البيئة اهتمام مشترك والتزموا بالتعاون الإقليمي في جميع مجالات البيئة والتنمية.

وتدرك بوتان أنها بلد صغير وأن جهدها في مجال البيئة العالمية قد يبدو محدودا. ومع ذلك فإننا ملتزمون التزاما كاملا بصون وحفظ أحد آخر الحصون الباقية من الغابات البكر والتنوع البيولوجي الغني في العالم لصالح جميع الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر نائب وزير البيئة في بوتان على بيانه.

اصطحب السيد بالجور دورجي، نائب وزير البيئة في بوتان، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبرت ميليت، رئيس وفد غرينادا.

اصطحب السيد روبرت ميليت، رئيس وفد غرينادا إلى المنصة.

السيد ميليت (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن حكومتي ملتزمة بالمبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وهناك جهود تبذل على الصعيد الوطني لضمان تحقيق التنمية الإنسانية والاقتصادية المستدامة.

وقبل خمس سنوات شاركت الدول الجزرية الصغيرة النامية في قمة ريو. ومعظم البلدان في منطقتنا، بما في ذلك بلدي، ذات اقتصادات هشة وتواجه تهديدا مستمرا لأنظمتها الإيكولوجية البحرية والزراعية والغابية. وإن مواطن ضعفنا أمام خطر الأعاصير وحماية الحياة البحرية التي يتوقف عليها ازدهار اقتصاداتنا، تتطلب مشاركة فعالة من جانبنا ومن جانب المجتمع الدولي، لضمان استدامة اقتصاداتنا، وحماية بيئتنا للأجيال المقبلة.

وقد تلقى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في بربادوس في عام ١٩٩٤ تأكيدات بأن المجتمع الدولي سيضطلع بدور هام في عملية ضمان تدبير الموارد المالية والفنية لمعالجة المسائل المتعلقة، في جملة أمور، بالفقر، وتغير المناخ، والمخاطر الطبيعية والتي يتسبب بها الإنسان، وحفظ وحماية تنوعنا البيولوجي، وإدارة المناطق الساحلية.

غير أن العملية منذ ذلك المؤتمر قد تباطأت. ونحن نحث المجتمع الدولي على توفير الموارد اللازمة

لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة، مثل بلدي، في تحقيق المبادئ الواردة في إعلان ريو.

وفي محاولة لمعالجة مسألة الفقر والقضاء عليه، تجري حكومة غرينادا، بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والفريق المشترك بين الوكالات التابع للمنظمات الإنمائية، سلسلة من المشاورات في كل دائرة، بما في ذلك كارياكو ومارتينيك الصغيرة. والغرض من هذه المشاورات هو الحصول على المعلومات المتعلقة بأسباب الفقر من مصادرها الأولى، والبحث عن مقترحات بشأن ما يمكن أن تفعله الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات، للقضاء على الفقر. وفي نهاية هذه المشاورات سيعد ويعمم مشروع خطة عمل للقضاء على الفقر.

وأخطر الآفات الزراعية عندنا، وهي البقة المغبرة الوردية اللون، تجري السيطرة عليها بواسطة عاملي سيطرة بيولوجية - خنفساء هجينة ونحلة لسّاعة طفيلة. وكانت النتائج إيجابية بدرجة مذهلة. والمشاركة الجماهيرية للسكان في هذا النهج أسهمت بقدر كبير في انتعاش انتاج الفاكهة وتعزيز فوائد نهج السيطرة البيولوجية لمكافحة الآفات الزراعية، على عكس الكيماويات الزراعية.

وتجري أيضا معالجة مسألة إزالة الغابات وتدهور المراعي. وتتبع في هذا المجال سياسة مدروسة لإدارة غابات غرينادا بغية المحافظة على المياه والتربة. وتشهد على هذه السياسة إعادة التحريج وإدارة المراعي في كارياكو، تحت مشروع كارياكو للغابات والإدارة.

فعن طريق هذا المشروع ستعزز سبل عيش مربي الماشية من خلال التنمية والإدارة الرشيدتين للمراعي. وسينخفض أيضا تدمير المحاصيل من قبل الماشية الضالة إلى الحد الأدنى. وسيؤدي عنصر إعادة التحريج في المدى البعيد إلى تحسين الحالة المائية في غرينادا وكارياكو ومارتينيك الصغرى. وهناك مشروع آخر لإدارة الغابات في غرينادا تموله شعبة التنمية البريطانية وحكومة غرينادا.

واكتمل حديثا مشروع نظام المعلومات عن الأراضي، الذي تتوفر فيه تكنولوجيا نظام معلومات جغرافية حديث، وكان بتمويل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وهو يوفر لغرينادا قاعدة علمية للاستخدام الرشيد لأراضيها الزراعية. وتستخدم الحكومة حاليا بعض منتجات ذلك المشروع لتنظيم سياسة استخدام أراضيها الزراعية على نحو أفضل.

إن حكومتي ملتزمة بالتنمية الإنسانية المستدامة، وتهدف عن طريق هذه العملية إلى إدماج السياسات ذات الصلة في خطة التنمية القومية. ففي مجال السياحة على سبيل المثال، اضطلعت الحكومة والقطاع الخاص بالمشروعات التالية: تنظيف الشواطئ، ومركز الاستقبال في أناندیل، ومشروع الأصداف المحارية في دوين، ومشرع مساقط جبل كارمل، وهو مثال حي على مشاركة المجتمع. ومشروع يدر دخلا ومرتبط بحماية البيئة وحفظ وحماية التنوع البيولوجي، وهناك أيضا مشروع "ساندي أيلاند" في كارياكو، ويهدف إلى حماية الجزيرة من تآكل السواحل والتدهور البيئي.

إن مشروع حماية الشعب المرجانية وهو نظام إدارة خاص بالمجتمع المحلي لصيادي الأسماك في منطقة كبيرة بما فيه الكفاية، يتم بالتعاون مع الحكومة. ومشروع المتنزهات والمناطق المحمية، وهو نهج مشترك بين قطاع السياحة، ووزارة الزراعة، للنهوض بالسياحة الإيكولوجية ويهدف إلى التنوع البيولوجي في الغابات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومتي ملتزمة بتوقيع كل الاتفاقيات الدولية التي تكفل حماية البحر الكاريبي بوصفه منطقة خالية من التلوث.

وخلال السنوات الخمس الماضية ركزت أربعة مؤتمرات دولية اهتمام المجتمع الدولي على المسائل الضرورية للحياة والتنمية على كوكب الأرض، وأود أن أشير هنا إلى قمة الأرض في ريو؛ والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة الذي عقد في بربادوس في عام ١٩٩٤؛ واجتماع القمة المعني بتخفيف الفقر الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥؛ وهذا المؤتمر الحالي.

وكان من ضمن مقاصد مؤتمر بربادوس تحقيق أهداف مؤتمر ريو على أرض الواقع.

ولقد استمعنا إلى بيانات واعدة جدا من العديد من رؤساء حكومات الدول المتقدمة النمو وكذلك من العالم النامي. ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا المؤتمر إلى تعاون دولي، وبناء توافق الآراء وبرامج تؤدي إلى تخفيف حدة الفقر، والجوع، وانتشار الأمراض المعدية، وتحقيق أحوال معيشية أفضل للجميع. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن البلدان النامية والمتقدمة النمو يجب أن تستثمر في برامج ومشروعات تهدف إلى تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.

وخلال المناقشة التي جرت في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، ذكر رئيس وزراء غرينادا أن مسألة البيئة والتنمية المستدامة ما زالت شغلنا الشاغل. وهي أيضا مسألة رئيسية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية بصفة خاصة، والدول النامية بصفة عامة.

وإذا ظللنا نعيد تأكيد أن الإنسان محور التنمية المستدامة وأن له حقا في الحياة الصحية المنتجة، في اتساق مع الطبيعة، يجب اتخاذ الإجراءات على جميع الأصعدة، وبخاصة على الصعيد الدولي، لتيسير هذه العملية، وبذلك يكفل للبلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، توفر المهارة والموارد لتنفيذ البرامج.

وقد أظهر مرور الأعاصير الاستوائية المدمرة، إيريس، ولويس، ومارلين، ضعف الدول الجزرية الصغيرة، والخطر المحدق ببيئتنا الإيكولوجية الهشة، وأصبحت قابليتنا للازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة والنمو معرضة للخطر. وفي هذا الصدد تتطلع غرينادا إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو لمساعدة البلدان النامية الصغيرة في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد غرينادا على بيانه.

اصطحب السيد روبرت ميليت، رئيس وفد غرينادا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جان رافو - أكيي، رئيس وفد فانواتو.

اصطحب السيد جان رافو - أكيي، رئيس وفد فانواتو، إلى المنصة.

السيد رافو - أكيي (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم حكومة جمهورية فانواتو يشرفني شرفا عظيما أن أخاطب هذه الجمعية في هذه الدورة الاستثنائية.

(تكلم بالفرنسية)

وأود، في هذه المناسبة الهامة، أن أؤكد مجددا، نيابة عن شعب وحكومة جمهورية فانواتو، تأييد جمهورية فانواتو الكامل لمبادئ وأهداف جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد بوصفه حصيلة مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو في عام ١٩٩٢. ويتضح تأييد جمهورية فانواتو الصادق هذا، من ناحية، في مشاركتها في البناء التدريجي للفرع الجديد من القانون الدولي المعروف بقانون البيئة، ومن ناحية أخرى، في إدماجها للقضايا البيئية في برامجها التعليمية الوطنية.

دعوني أتطرق أولا، إلى مشاركة جمهورية فانواتو في البناء التدريجي للفرع الجديد من القانون الدولي المعروف بقانون البيئة. لقد صادقت حكومة فانواتو على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك انضمت إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وإلى بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنزفة لطبقة الأوزون وإلى تعديليه. وقد أدمجت جميع هذه الاتفاقات الدولية في القوانين الوطنية لجمهورية فانواتو بشأن حماية البيئة. ويستند هذا التشريع إلى أحكام المادة ٧ من دستور جمهورية فانواتو الصادر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠.

وأحد العناصر الهامة في تشريعنا الوطني هو قانون عام ١٩٩٤ بشأن استغلال الغابات داخل جمهورية فانواتو الذي يحظر تطبيقه فعليا تصدير الأخشاب. وترد الإشارة إلى هذا الحظر في كتاب "حالة الأغذية والزراعة"، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في عام (FAO(05)/S 797) ١٩٩٦.

ثانيا، أنتقل إلى مسألة إدماج القضايا البيئية في برامجنا التعليمية الوطنية. ففي الخطة الإنمائية الوطنية الثالثة لجمهورية فانواتو، التي تغطي الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦، تعطى للقضايا البيئية

الأولوية في قطاعات الاقتصاد الوطني، لا سيما في مراكز التدريب التي تعلّم أرباب المشاريع الحرة الناشئين، مثل معهد فانواتو الوطني للتكنولوجيا، الذي يعمل بلغتين.

إن كتاب "التنمية البشرية المستدامة في جمهورية فانواتو"، الذي أصدرته في عام ١٩٩٦ "إدارة: آسيا - المحيط الهادئ"، وكتب مقدمته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يشهد على الأولوية التي تعطيها حكومة فانواتو للتعليم، الذي تسميه حجر الزاوية في الكفاح ضد الفقر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد فانواتو على بيانه.

اصطحب السيد جان رافو - أكيي، رئيس وفد فانواتو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ديفيد أوروكيم، رئيس وفد بالاو.

اصطحب السيد ديفيد أوروكيم، رئيس وفد بالاو، إلى المنصة.

السيد أوروكيم (بالاو) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني شرفا عظيما أن أخاطب الجمعية العامة اليوم. وأود الإعراب عن عميق امتناني لإعطائي هذه الفرصة لعرض آراء جمهورية بالاو على هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

إن دولة بالاو الجزرية لم تكن بعد قد أصبحت بلدا مستقلا قبل خمسة أعوام عندما عقد مؤتمر قمة الأرض الدولي في ريو دي جانيرو. وبالتالي لم تكن بالاو عضوا في الأمم المتحدة حينئذ. وشاهد أبناء بالاو واستمعوا حينما كان القادة المجتمعون يناقشون قضايا حماية البيئة، وتغير المناخ العالمي، والتنمية المستدامة. ولقد شاهدنا وأنصتنا جيدا، مدركين أن أمتنا كانت على درب الاستقلال السياسي. وقد أدركنا بأننا سرعان ما سنشارك في المناقشة الدائرة على نطاق العالم بشأن هذه القضايا الملحة.

إنني أتكلم اليوم ممثلا لجمهورية بالاو المستقلة استقلالا كاملا، وأحدث دولة عضو في الأمم المتحدة. وبالاو هي أرخبيل ذو جمال طبيعي رائع. وكل من يقضي يوما بين جزر روك الجميلة في بالاو يدرك أهمية حماية أرضنا وهوائنا ومائنا. ونريد نحن أبناء بالاو أن نتقاسم مع الزوار من أرجاء العالم جمال جزرنا الرائع. ولتحقيق ذلك، لا بد لنا من مواصلة التنمية. ولا بد لنا من مواصلة تعزيز هياكلنا الأساسية لاستضافة زوارنا. ولكن يجب علينا أن نبقى على حيطة شديدة.

إن جمهورية بالاو تعمل جاهدة على تحقيق تنمية مستدامة لا تتلف أرضنا أو تلوث هواءنا وماءنا. ونحن في بالاو نقر ونعلم بأن علينا أن نحمي مواردنا الطبيعية لا أن نستغلها.

وتنعم جمهورية بالاو ببيئة نظيفة ولدينا هواء نظيف يصلنا بعد أن يهب عبر مئات الكيلومترات من مياه المحيط. ولدينا مياه نظيفة لم يلوثها بشر أو مصانع في منطقة متروبولية كبيرة. نحن محظوظون جدا وبطرق عديدة لأننا نعيش في بقعة من أنظف بقاع الأرض. إلا أن جمهورية بالاو تعتبر الإحساس بالرضا عن حالها ترفا لا قبل لها به. فنحن نواجه مشكلة عاجلة وحرجة في جزرنا من آثار تغير المناخ العالمي.

إن الإنسان مسؤول عن التغييرات التي تحدث في مناخ الأرض. وسياراتنا، وطائراتنا النفاثة، ومصانعنا، ومكيفات هوائنا هي التي تنفث الملوثات مثل ثاني أكسيد الكربون والمركبات الفلوروكلوروكربونية في الجو، وتوسخ هواءنا، وتدمر طبقة الأوزون في جونا، وهي الطبقة التي تقينا الآثار المدمرة للحرارة والضوء المفرطين من الشمس.

ويعتقد العديد من العلماء، أن متوسط درجات حرارة الهواء في العالم قد يرتفع بما يصل إلى خمس درجات مئوية خلال القرن القادم بسبب الملوثات التي تنبعث في الجو. ويمكن لزيادة درجات حرارة الهواء أن تعجل بالذوبان السريع في الغطاء الثلجي في المناطق القطبية، الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات المياه ارتفاعا كبيرا في محيطات العالم. ويتوقع البعض ارتفاع مستويات المياه بمقدار متر خلال المائة سنة القادمة. وعندما يرتفع مستوى المحيطات، تصبح الجزر عرضة للخطر. ويصدق ذلك على بالاو مثلما يصدق على مانهاتن. إلا أن بعض الجزر ستتعرض لضرر أفدح. وسيسبب الغمر السريع

لكتلنا الجزرية كارثة لا مثيل لها لأمتنا. فالبيوت ستدمر. وسيتعين على الناس تغيير مواقع سكنهم، وسيندثر أسلوب حياة بأسره.

إن بالاو تتضامن مع الجزر المجاورة لها في المحيط الهادئ، التي تواجه أيضا هذا الخطر. فالمحيط الذي يحيط بنا هو سبب عيشنا. إلا أن المحيط الذي يقيتنا بوسعه أيضا أن يدمرنا. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لعكس اتجاه الأمور. ويجب أن نعمل بتضامن مع المجتمع العالمي للتصدي لقضية تغير المناخ العالمي.

وسيؤثر ارتفاع مستويات البحار بصورة عميقة على أماكن متباينة تباين مدغشقر وأمستردام، وفانواتو والبندقية.

وأثني على جهود الذين حضروا قمة الأرض في ريو منذ خمس سنوات خلت، وأحث الجمعية العامة على المضي قدما بسرعة بشأن جدول أعمال القرن ٢١. ولا بد من أن نجهد من أجل التكافل البيئي، معترفين بالأخطار التي تتهدد بها الأرض. ولا بد من أن نبتكر استراتيجيات وننفذها من أجل التنمية المستدامة الناجحة. وينبغي علينا مجتمعين أن نحافظ على بيئتنا الطبيعية.

وأخيرا، لا بد لنا من أن نستمر في دعم التربية البيئية. وأطفالنا هم أعظم مورد طبيعي. وفي بالاو، نحاول تعليم النشء أن عليهم واجب المحافظة على الجمال الطبيعي لأمتنا. وهم الذين سيواجهون التحديات البيئية التي ستعترض بالاو في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد بالاو على بيانه.

اصطحب السيد دافيد أوروكيم، رئيس وفد بالاو، خارج القاعة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو سعادة رئيس الأساقفة جان لويس تاوران، وزير العلاقات مع الدول في حكومة الكرسي الرسولي.

اصطحب رئيس الأساقفة جان لويس تاوران، وزير العلاقات مع الدول في حكومة الكرسي الرسولي، إلى المنصة.

رئيس الأساقفة تاوران (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): برهن الذين تكلموا خلال هذه الأيام الأخيرة على المدى الذي بلغه مفهوما أهمية الإنسان بالنسبة للبيئة والتنمية المستدامة، وهما مفهومان تبلورا في قمة ريو في ١٩٩٢، بحيث أصبحا جزءا من طريقة تفكيرنا. ويسر الكرسي الرسولي أن يلاحظ هذا، حيث أن الكنسية الكاثوليكية تعتقد دائما أن قضية البيئة هي قضية الإنسان الذي هو روحاني ومادي في الوقت ذاته، وهو الراعي والمستهلك للموارد الطبيعية ولنتاج ذكائنا وقدراتنا التقنية.

إن الحديث عن الغابات والموارد المائية، وتلوث الهواء أو الماء أو التربة والمستوطنات البشرية هو التأمل في الظروف المعيشية وبقاء البشرية جمعاء. ولم يقل إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية أقل من هذا حينما حدد ما يلي:

"يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة." A/CONF.151/26 (vol. I)، المرفق الأول، المبدأ ١)

لذلك يسرني أن أرى هذه الجوانب موجودة في مسودة الوثيقة الختامية التي قُدمت إلينا للنظر فيها. ورغما عن هذا، لا يمكن لوفدي أن يُغفل هنا تكرار التحفظات والتفسيرات التي ذكرها الكرسي الرسولي في المؤتمرات الدولية الأخيرة للأمم المتحدة، ولنتذكر بأنها جزء لا يتجزأ من تقارير تلك المؤتمرات ذاتها. إنني افكر على وجه الخصوص في التفسير الذي أعطي لمصطلحات مثل "الصحة التناسلية"، و "الصحة الجنسية" و "تخطيط الأسرة" والتي نجدها مرة أخرى في مسودة الوثيقة التي أعدت في هذه الدورة.

إن النتائج التي أحرزت في ريو، بل أكثر من هذا، إن الالتزامات التي قُطعت هناك تجعل من واجبنا أن نحمي الطبيعة لكي نحمي البشرية. وينبغي أن يتم هذا بروح من التضامن، دون التقليل من أهمية الصلة القائمة بين الايكولوجية والاقتصادات والتنمية العادلة.

وهناك جانب معين لهذه المشكلة، وهو جانب أود أن أؤكد عليه، ألا وهو مصير خمسين مليون شخص في العالم من المشردين، وفي الكثير من الحالات نتيجة لبيئة غير ملائمة لا تتيح تأمين الأمن البشري أو الاقتصادي. دعونا ألا ننساهم: إن لهم حقا في الحياة، وفي المأوى الكافي، وفي الإمداد الغذائي الثابت.

ويعتقد الكرسي الرسولي أن التعليم من بين أبسط الوسائل وأكثرها فعالية، وعن طريقه أصبحت الأفكار الثاقبة والقرارات التي أسفرت عنها قمة ريو حقيقة بالتدريج. وابتداء من أوائل عهد الطفولة ومن بداية المرحلة التعليمية، يمكن للآباء وللأمهات وللمدرسين أن يعلموا النشئ احترام الطبيعة واستخدام مواردها بحكمة، وذلك عن طريق الجو الذي يخلقونه وبالتدريس وبالمشاهدة. وبهذه الطريقة، يساعدونهم على تنمية مواقف القبول والمشاركة والعطاء.

وفي هذا العمل الهام جدا، يقف المؤمنون به في الخط الأمامي. إنهم يرغبون في مساعدة إخوانهم من الرجال والنساء في المضي إلى أبعد من مجرد احترام الطبيعة والمشاركة في الموارد. وهي بطبيعة الحال ضرورية للغاية، لكي يكتشفوا مجددا الإحساس بالرهبة تجاه جمال العناصر الطبيعية، التي يمكن لها دائما أن تثير فينا خواطر عن الواحد الأحد الماثل أمامنا دائما والتي تسمو طبيعته بالذات على طبيعتنا. وبالتأكيد ولا بد من هنا من تذكر ترتيلة الشمس لفرانسيس أوف أسيسي، أو أن نتذكر مرة أخرى التعبير المتناقض لمؤلف معاصر لم يتردد في الكلام عن "القوة الروحية للمادة".

إن البابا يوحنا بولس الثاني، إذ أسبغ عليَّ شرف الوجود معكم، يود أن يُعرب عن ثقته بكل واحد من قادة العالم الممثلين هنا، لكي ندرس هذه المسائل "بقناعات أخلاقية راسخة، وبالسيطرة على النفس وبعدالة وبحب أخوي" كما جاء في كلماته التي ألقاها في خطابه أمام الأكاديمية الأسقفية للعلوم في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

إن أقرب الأمنيات إلى قلبي أن نسلك جميعا طريق المشاركة والمناقشة والمحافظة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير العلاقات مع الدول في حكومة الكرسي الرسولي على بيانه.

اصطحب رئيس الأساقفة جان لويس تاوران، وزير العلاقات مع الدول في حكومة الكرسي الرسولي، خارج القاعة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو سعادة السيد باسكال غاياما، الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية.

اصطحب السيد باسكال غاياما، الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى المنصة.

السيد غاياما (منظمة الوحدة الأفريقية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد تميزت قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢ بلحظة هامة جدا في التاريخ إذ التأم شمل البشرية حول الموضوع المحوري لمصيرنا المشترك. ولقد وصلتنا اليوم موجة الصدمة التي تولدت في ريو ونحن نجتمع في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وكأننا نستمع إلى صدى "الضربة العنيفة" لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

اسمحوا لي أن أنقل إلى الجمعية العامة تحيات الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد سالم. وأود أيضا أن أؤكد للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، تعاوننا الثابت عملا بروح العلاقات التي تربط بين منظمتينا.

وأود أن أعيد إلى الذاكرة البيان المهم جدا الذي أدلى به في وقت سابق في هذه الدورة فخامة السيد روبرت جابرييل موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية بالنيابة عن أفريقيا. كانت رسالته إلهاما لنا طيلة هذه الدورة.

ماذا بقي من الآمال التي تولدت منذ خمس سنوات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؟ لقد أدى الحماس الذي أسفر عنه سقوط الحواجز الايديولوجية وبروز المجتمع المدني إلى مكان الصدارة، وخاصة المنظمات غير الحكومية، إلى المفهوم الذي نسميه الآن بالقرية العالمية، وهدفها رعاية مصالح الفرد والجميع تحت راية الليبرالية، وهي الايديولوجية الجديدة بدون نزاع. هل أمنّا الشروط اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أو هل كانت تلك الوثيقة في جوهرها لا تزيد عن وهم كبير وسخي؟ هذا هو السؤال الرئيسي.

وبالنسبة لأفريقيا، فلن تعرف الإجابة على هذا السؤال إلا عندما نقيّم عناصر الموقف الأفريقي العام الذي صيغ في أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إزاء كل العمل الذي اضطلع به منذ ريو. والنهجان الممكنان لهذا هما: إما برنامج شامل لجدول أعمال القرن ٢١، والذي قدرت تكلفته كما نعرف بستمائة بليون دولار في السنة، أو اتباع النهج الأكثر تقليدية - والذي يراعي قوانين الاقتصاد السوقي. ولكن هل يمكن لنا في هذا المجال الحيوي وفي هذه الأيام أن نضع ثقتنا كلية في قوى السوق دون حتى توفر الحد الأدنى من الزخم السياسي؟

والموقف الأفريقي العام في تشديده على خفض الفقر كهدف من أهدافه الاستراتيجية الرئيسية كان مقصده إفساح المجال أمام التضامن للاضطلاع بدوره كقوة محركة في تنمية مستدامة تجمع بين الحفاظ على البيئة والاستخدام الرشيد لموارد الكوكب المحدودة. وكانت الفكرة أنه إذا لم يكن بالإمكان وضع خطة مارشال حقيقية للتنمية، فعلى الأقل توليد شراكة يتطلبها عالم يزداد تكافلا.

وفي ريو اتفق على أن تقوم البلدان المتقدمة النمو برفع مستوى مساعدتها الإنمائية الرسمية ليصل إلى المستوى الضئيل وهو ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وعلى تعبئة الموارد الكافية من جانب كل بلد ومن جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص، من أجل بقاء كوكبنا الأرض على قيد الحياة.

ولإعطاء الطابع الإبداعي لنتائج مؤتمر ريو ما يستحقه من تقدير من الأهمية بمكان تجاوز الخطب والبحث عن الطابع الحقيقي للالتزام ودرجته، الذي دللت عليه جميع الأطراف دعما للجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها لجنة التنمية المستدامة أو وكالات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة - ومقره في نيروبي، كينيا - الذي يعاني من افتقار حاد إلى الموارد لإدارة برنامج البيئة في العالم.

وإن تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، ومكاتبه الإقليمية المتعددة، من شأنه أن يرسل إشارة واضحة بأن المجتمع الدولي ملتزم بإدارة البيئة، وبذلك يعمل على زيادة قبول فكرة المصير المشترك والشراكة، وهي الأساس الذي استندت إليه نتائج مؤتمر ريو.

ولذا يتعين على التعاون المتعدد الأطراف أن يضطلع بدور رئيسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وإننا نطالب بدعم مستمر ومتزايد لمؤسسات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأمانة الأمم المتحدة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي مؤسسات بذلت قدرا كبيرا من الوقت والجهد من أجل نيل الموافقة على الصلة بين البيئة والتنمية، التي تكتسي أهمية جوهرية إذا أريد للمناقشة بشأن البيئة أن تكون لها أية مصداقية.

ومنذ مؤتمر ريو، تم تحقيق تقدم هام في المجال القانوني باعتماد الاتفاقيات التي تشكل اليوم إطار النظام البيئي الجديد - وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، وآخرها، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا التي اعتمدت في ١٩٩٤ ودخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

وشاركت أفريقيا بنشاط في التحضيرات والمفاوضات المتعلقة بمكافحة التصحر والجفاف، كما يبين ذلك ملحق الاتفاقية الهام المتعلق بأفريقيا.

وفي اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في هراري، تم مؤخرا توضيح موقف الدول الأفريقية بشأن اتفاقية مكافحة التصحر، حيث أكد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية وجمعية رؤساء دول وحكومات المنظمة على الأهمية التي توليها أفريقيا للمؤتمر الأول للدول الأطراف ولضرورة وضع برنامج عمل إقليمي لأفريقيا.

والآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر يجب أن تمنح قوة مالية فعلية. وهذا سيجعلها أداة تشغيلية يمكن استخدامها في الميدان ويمكنها أيضا من اجتذاب الموارد الكافية لدعم مشروعات التنمية المستدامة. فإذا حظيت الآلية بالموارد المالية، فستتمكن من الاضطلاع بالدور الحفاز المتوقع منها.

وهذه المسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لأفريقيا لأنها يمكن أن تستعيد أكبر صحاري العالم ولأن آثار الجفاف تؤثر على جميع أرجاء القارة تقريبا. ولهذا السبب، جرى تقديم قرار خاص بشأن تدابير الطوارئ لأفريقيا؛ وقد اعتمد مع اتفاقية مكافحة التصحر.

وبالرغم من التقدم القانوني الأكيد المحرز، ما زال الرأي العام في أفريقيا، وبالتأكيد في أجزاء أخرى من العالم، يتساءل عما إذا كانت التدابير المتخذة أثناء السنوات الخمس المنصرمة تتناسب وضخامة المخاطر التي تنطوي عليها البيئة والتنمية. ومن نافلة القول، إننا لا نستطيع التعويل على مبدأ سياسة عدم التدخل، وإلا فإن القرية الكونية ستجد من الصعب عليها أن تنظم استراتيجية معركتها وأن تطور خطتها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولئن كان صحيحا أنه يمكن بسهولة تحديد التكنولوجيات المناسبة للحد من التدهور البيئي وعكس اتجاهه، تبقى الحقيقة أنه لا يزال يتعين إقامة الصلة بين التدهور البيئي والاستهلاك الذي تحركه الأنانية - وهو استهلاك يشكل زخما للنمو الاقتصادي، لكنه لا يقسم على نحو مناسب المنافع المتأتية عنه - بصرف النظر عن جميع الكلمات المعسولة المغايرة لتلك الحقيقة.

وفي هذا المضمار لا بد لأفريقيا من مواجهة تحديين، الأول، ممارسة قدر أكبر من التحكم ببيئتها. وفي هذا الصدد، انضمت منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتفاقية الأفريقية المتعلقة بحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، التي اعتمدت في الجزائر في ١٩٦٨، وانضمت إلى اتفاقية حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها ضمن أفريقيا، التي اعتمدت في باماكو في ١٩٩١، وإننا نلتزم التزاما راسخا بهاتين المهمتين قدر التزامنا بأحكام جدول أعمال القرن ٢١.

لقد مرت خمس سنوات منذ انعقاد مؤتمر ريو، عندما قرر العالم بالإجماع ابتكار طريقة مسؤولة للربط بين البيئة والتنمية. وهذه العملية لا تتضمن خيارا فقط وإنما أيضا مدونة أخلاقية جديدة. فإذا قدر للقرية الكوينة أن ترى النور، فلا يمكن أن تقوم حصرا على التجارة وحدها مهما كانت قوتها. إن المصالح القصيرة الأجل لا بد من التضحية بها لكي نستطيع معا تشكيل معالم مستقبلنا.

"المواد الخام" الرئيسية للبيئة مادتان هما الهواء والماء - شيئان لا يقدران بثمن. ولكن أي ثمن سيتعين علينا أن ندفعه فيما بعد لكي نوفر أثمن سلعة لنا جميعا - الحياة على الأرض؟

فلنعمل على إبقاء الشعلة التي أضيئت في ريو قبل خمس سنوات مشتعلة بكل وهجها وحيويتها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية على بيانه.

اصطُحب السيد باسكال غيامـا، الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل ييريميا تاباي، الأمين العام لأمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ.

اصطُحب الأونرابل ييريميا تاباي، الأمين العام لأمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ، إلى المنصة.

السيد تاباي (منتدى جنوب المحيط الهادئ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أشعر بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي لكي أدلي ببيان موجز نيابة عن الأعضاء في منتدى جنوب المحيط الهادئ - الذي يضم ١٦ دولة مستقلة في جنوب المحيط الهادئ - معظمها ليس ممثلا هنا اليوم.

إننا، شأننا شأن الشعوب في أجزاء العالم الأخرى، نصبو إلى معايير معيشية أفضل وفرص اقتصادية متزايدة. والحاجة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية تشغل مركز الصدارة في جدول الأعمال الإقليمي. ولكن في السنوات الأخيرة تعين علينا أن نواجه الكثير من الصعاب، بما في ذلك انخفاض تدفقات المعونة، وتآكل الأفضليات التجارية واختلال الإنتاج التصديري.

وقد أجبرنا هذا على إعادة التفكير بصفة أساسية في سياستنا الاقتصادية. وكثير من بلدان المنطقة تجري الآن إصلاحات اقتصادية ضخمة تستهدف تشجيع الاستثمار وتنمية القطاع الخاص وجعلنا أكثر قدرة على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية. وإن

دعم هذه العملية يحتل مرتبة عالية في جدول أعمال المنتدى.

ولئن كنا نسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية قاعدة مواردنا الضيقة، فإننا نفعل ذلك بفهم ثابت، بل وبالتزام بمبادئ التنمية المستدامة. ونعلم أن التنمية المستدامة في المنطقة لن تتحقق إلا إذا أخذت التنمية الاقتصادية في الحسبان الاعتبارات البيئية. ونحن، إذ نأتي من بلدان جزرية صغيرة جدا يحتوي معظمها على نظم إيكولوجية هشة للغاية، وبعضها لا يرتفع إلا بضع أقدام فوق مستوى سطح البحر، فإننا ندرك تمام الإدراك ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب للآثار البيئية لقرارات السياسة الاقتصادية.

والقضايا البيئية الكبرى للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ لا تزال كما هي إلى حد كبير. وقد جرت مناقشتها من قبل في اجتماعات أخرى تحت رعاية الأمم المتحدة، ولكن ينبغي إعادة التأكيد عليها مرة أخرى في سياق هذه المناقشة التي تستعرض جدول أعمال القرن ٢١ بغية تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة التصدي لها على نحو جاد. وهذه الشواغل تغطي قضايا حيوية كثيرة، ليس بالنسبة لنا فحسب، بل بالنسبة لكل الدول أيضا، وهي التهديد من تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر؛ والتلوث الناتج عن النفايات الصلبة وتصريف قاذورات المجاري؛ وفقدان التنوع الأحيائي؛ وإزالة الأحراج؛ وتدهور البيئة البحرية، بما في ذلك موارد الحواجز المرجانية، وقضايا أخرى كثيرة.

ولئن كنا لا ننكر أن الخطوة الأولى، وعبء التنمية، يقعان تماما على أكتافنا، فإن هناك عناصر حاسمة في التنمية لا يمكن التصدي لها على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي فحسب، بل تتطلب العمل على الصعيد العالمي كذلك.

وكثير من المشاكل التي نواجهها قد استجلبت إلى منطقتنا وسيطرتنا عليها قليلة أو معدومة. فالاحترار العالمي، على سبيل المثال، والارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر، تهديدان حقيقيان لكثير من الدول الجزرية المرجانية، وهذان التهديدان إن لم يعالجا - المعالجة الواجبة - وبسرعة، فستزول بكل بساطة بلدان وثقافات وشعوب بأكملها. ولهذا، يتحتم علينا أن نواصل معالجتهما، مع التسليم بأنه لن يكون للإجراءات التي تتخذها الدول فرادى إلا أثر ضئيل على هذه المشكلة العالمية. وينبغي لنا جميعا أن نلتزم التزاما قويا برسم سياسات مقبولة لتحقيق تقدم كبير صوب هدف تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

والمياه العذبة والتخلص من النفايات قضيتان أخريان تشغلان شعوبنا بطريقة خاصة. فالمياه العذبة مورد متجدد، إلا أنه محدود، ومن المسلم به عموما أن هناك هبوطا عالميا في نوعية المياه العذبة المتوفرة وكميتها. وكثيرا ما يكون الوصول إلى المياه العذبة في منطقة المحيط الهادئ محدودا وغير مؤكد في كل من الجزر العليا والمرجانية. والافتقار إلى بيانات عن موارد المياه في منطقتنا يزيد من العقبات التي تعترض التخطيط ويعوق التنمية في مجالي الزراعة والسياحة.

إن قصور مرافق النظافة العامة والتخلص من النفايات الأخرى يخلق مصادر إضافية لانتشار الجراثيم والتلوث، وبخاصة في البيئة البحرية. ومعظم مرافق الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ قاصرة عن معالجة التدفقات المحلية والنفايات التي تحملها السفن، وعن التخلص من مبيدات الآفات أو إعادة تدوير الأشياء، مثل البطاريات المستعملة.

كل هذا يؤكد أولويتي المياه العذبة والتخلص الواجب من النفايات عند دراستنا للتنمية المستدامة وللتوسع في الدعم الدولي للمحاولات الوطنية والإقليمية لمعالجة هاتين القضيتين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيع إدماج البرامج الإقليمية للمياه العذبة وإدارة النفايات وتوفير البيانات التقنية والعلمية لمساعدة التخطيط والتنمية.

والدول النامية الجزرية الصغيرة، ليس في منطقة المحيط الهادئ فحسب، بل في الأماكن الأخرى، تواجه أنواعا أخرى من المشاكل. وهذه لا تنبع من الضغوط الاقتصادية والبيئية فحسب، بل أيضا من تصور العالم للأحداث في المنطقة. فنقل النفايات النووية عبر منطقتنا يثير شاغلا مستمرا. وحتى لو كانت هناك أخطار بسيطة من التلوث الناتج عن حادث يقع في مياهنا، فإن أثرها يكون ضخما على التصور العام. وهذا التصور هو الذي يكمن وراء ضعفنا الاقتصادي. فتماما كما عانت صناعة اللحوم في المملكة المتحدة

من تصور أخطار مرض جنوب البقر، فإننا سنجد أيضا أن سمكنا لن يأكله أحد خوفا من التلوث، وهذا يدمر موردنا الرئيسي.

ولئن كنا نسلم بأنه قد تحقق بعض التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والالتزامات التي قطعت في ريو، فإننا لا ننكر أن كثيرا من القضايا، مثل التي ذكرتها، لم تجر معالجتها المعالجة الواجبة إلى الآن. وبالنسبة لنا في جنوب المحيط الهادئ، لا تزال التنمية المستدامة شاغلا خاصا. وقد سبقت الإشارة إلى أن كثيرا من البلدان والأقاليم الجزرية بيئتها هشة، ومساحة الأراضي فيها صغيرة، وتعتمد على مواردها الطبيعية أو على قدرتها على جذب السياح في الحصول على جزء كبير من دخلها الوطني. وهذا يحتم جعل التنمية الاقتصادية والسياسات البيئية متكاملة وداعمة بصورة متبادلة، ليس من أجل منطقتنا فحسب، بل من أجل بقية العالم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد التزامنا باتفاقات ومبادئ ريو وبالسعي إلى الإعراب العملي عن الشراكة مع الآخرين لتحقيق هذه الأهداف. ونحن متفائلون بأننا، بالعمل والدعم المتبادل على الصعيدين الوطني والدولي. سنتمكن من بلوغ هدفنا، وهو التقدم بالحاضر دون تعريض المستقبل للخطر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام لأمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ على بيانه.

اصطُحب الأونرابل بيريميا تاباي، الأمين العام لأمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على القائمة هو السيد كولين ماراكي مارتييلا، من المجلس التنفيذي العالمي للاتحاد الدولي للسلطات المحلية، نيابة عن المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية.

اصطُحب السيد كولين ماراكي مارتييلا، من المجلس التنفيذي العالمي للاتحاد الدولي للسلطات المحلية، إلى المنصة.

السيد مارتييلا (الاتحاد الدولي للسلطات المحلية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية اليوم بالنيابة عن المجتمع العالمي للحكومات المحلية، وبخاصة بالنيابة عن الجمعية العالمية للتنسيق بين المدن والسلطات المحلية والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية.

لقد أحرز تقدم كبير في العلاقة بين الحكومات المحلية ومجتمع الأمم المتحدة منذ عقد مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢. ويذكر الأعضاء أن مناقشة مستقبلنا المشترك في ذلك الحدث التاريخي، كثيرا ما وجهت في مسار استقطابي نحو الخيار بين الاستدامة الريفية والهجرة إلى الحضر، بين جدول الأعمال الأخضر وجدول الأعمال البني، بين الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية. وفي تلك المناقشات لم يعترف بدور الحكومة المحلية ولا بشواغلها.

إننا، وإن كنا نثني على الاعتراف الذي حصلت عليه الحكومات المحلية في الفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١، فإن الصفحتين اللتين يتألف منهما ذلك الفصل لا تعبران على الإطلاق عن ضخامة الإسهامات المالية والمتعلقة بالبنية الأساسية والإسهامات الإدارية والحكومية التي تقدمها الحكومات المحلية لجدولي الأعمال الأخضر والبني أو لجدولي أعمال الشمال والجنوب. وفي المجالات الرئيسية مثل النفايات والمياه، التي تعتمد فيها الحكومات والقطاع الخاص اعتمادا كبيرا على الحكومات المحلية من أجل البقاء ومزاولة شؤونها اليومية، لم تحظ الحكومات المحلية إلا باهتمام ضئيل. وعلى الرغم من ذلك، قمنا بتوحيد صفوفنا وإقرار جدول أعمال القرن ٢١ كجدول أعمال لنا في عملنا.

منذ عام ١٩٩٢، شرعت أكثر من ٢٠٠٠ حكومة محلية في أكثر من ٦٤ بلدا في العمل مع مجتمعاتها لتنفيذ كل جانب من جدول أعمال القرن ٢١. ونحن أعضاء الحكومة المحلية فخورون بأننا قُدنا أكثر جهود متابعة قمة ريو أهمية بلا منازع.

ومن خلال عملية التخطيط التشاركي لبرامج جدول أعمال القرن ٢١، أعادت المئات من الحكومات المحلية تنظيم عملياتها من أجل تحسين دعم التنمية المستدامة. وعملنا على ارتباط كل قطاعات مجتمعاتنا كمشاركين، بما في ذلك النساء والشباب.

وحققت الحكومة المحلية لجوهانسبرغ وضواحيها نجاحا كبيرا في جعل جدول أعمال القرن ٢١ المحلي

الخاص بها يتسق مع عملياتها التنموية التي أسست بدورها داخل الإطار القانوني، ونظمت الإدارة البيئية المدنية المستدامة عن طريق إدماجها بمجمل وظائف الحكومة المحلية.

لقد استثمرت الحكومات المحلية المئات من ملايين الدولارات في إدارة النفايات، ومعالجة مياه المجاري، والنقل العام، وأنواع الوقود النظيف، وكفاءة الطاقة، والصحة العامة، ورفع مستوى الاستيطان، وحماية الإسكان والموئل، ومجالات أخرى كثيرة. مثال واحد على ذلك هو العمل الذي تضطلع به ١ ٠٠٠ حكومة محلية تقريبا لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. ولم ينظر من قبل إلى حماية المناخ العالمي على أنها مسؤولية محلية تقليدية، بيد أن الحكومات المحلية كانت أول من وضع أهدافا محددة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وأول من حقق تلك الأهداف.

وفي عام ١٩٨٨، كانت بلدية مدينة تورنتو، كندا، أول من اعتمد هدف تخفيض ثاني أوكسيد الكربون إلى ٢٠ في المائة في موعد أقصاه عام ٢٠١٠. وأظهر تقدير للانبعاثات في تورنتو في عام ١٩٩٦ انخفاضا قدره ٣ في المائة عن مستويات ١٩٨٨. والدرس واضح، باستطاعة الحكومات أن تحدد الأهداف، وفي الإمكان تحقيق الأهداف.

كل هذه الأعمال المحلية ولدت اعترافا أعظم من جانب المجتمع الدولي بدور الحكومة المحلية. ونعتقد بأن هذا الاعتراف سيجعل الجهود المستقبلية أكثر تحديدا ونجاحا.

لقد تشاطرت الحكومات الوطنية والحكومات المحلية الطريق إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وفي تلك المناسبة، دعيت الحكومات المحلية للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة للمشاركة بنشاط في مباحثات مؤتمر كبير للأمم المتحدة. واليوم تحث الدول الأعضاء والأمين العام للأمم المتحدة على أن يبنوا على أساس تلك السابقة.

والحكومات المحلية، بمشروعيتها الديمقراطية ومسؤولياتها العامة تتميز عن قطاع المنظمات غير الحكومية. ومجتمع الحكومة المحلية العالمي النطاق، من خلال بنيته التمثيلية وهي الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية، مستعد لبناء مشاركة أكثر فعالية مع الأمم المتحدة على أساس هذا الواقع. فلنتقدم إلى الأمام إذ نلج الألفية الجديدة.

منذ عام ١٩٩٢، اختارت بلدان عديدة أن تعد أنفسها للقرن الجديد بدعم وضع الحكومة المحلية وقدرتها. ويقوم الآن أكثر من ٧٠ بلدا بتطبيق اللامركزية من خلال عملية رسمية، وهذا اتجاه عالمي يعكس الواقع العالمي للحكم التعاوني. وفي هذا السياق، أود أن أنوه بالاعتراف وبالوضع اللذين أضفاهما دستور جنوب أفريقيا على الحكومة المحلية. هذا الاعتراف والوضع ينظر إليهما من جانب الكثيرين من الخبراء الدوليين كنموذج للعالم.

وتشير خبرتنا إلى أن العناصر الثلاثة التالية مهمة لاستمرار النجاح: أولا، اعتراف الأمم المتحدة وتأييدها للحكومة المحلية كشريك كامل في جدول أعمال القرن ٢١؛ ثانيا، لا مركزية وطنية مسؤولة، وتعاون ومشاركة مع الحكومة المحلية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ ثالثا، عمل مستدام للحكومة المحلية بالمشاركة مع النساء والشباب وغيرهما من قطاعات المجتمعات المحلية.

لذلك أود بمناسبة استعراض الخمس سنوات لجدول أعمال القرن ٢١ أن أختتم بتسليط الأضواء على بعض المسائل الرئيسية التي تهم عمل هذه المشاركة.

أولا: نحث الأمم المتحدة على إيجاد السبل لإضفاء طابع مؤسسي على الاعتراف بالحكومة المحلية وإشراكها في مداولاتها.

ثانيا: نحث المجتمع الدولي على ضمان أن تحظى برامج جدول أعمال القرن ٢١ المحلية وجهود التنمية المستدامة المماثلة بالحماية بموجب اتفاقات التجارة الدولية. ونحن نرحب بالمستثمرين الدوليين لدعم تنفيذ برامج جدول أعمال القرن ٢١ المحلية.

ثالثا: نؤيد المقترحات التي تقدمت بها حكومات عديدة في اجتماعات هذا الاسبوع لاستعراض

الإعانات ولتعيين الأدوات الاقتصادية التي تستطيع الإسهام في التنمية المستدامة. ونتعهد بالمشاركة في مثل ذلك الاستعراض.

ومؤخرا استكملت الحكومة المحلية استعراض الخمس سنوات لجدول أعمال القرن ٢١ في مؤتمر "طرق إلى الاستدامة" الذي عقد في نيوكاسل، استراليا. ويشير إعلان نيوكاسل الذي صدر عن المؤتمر إلى أن وعد ريو على الرغم من أنه لم يتحقق فإن بعض التقدم قد أحرز.

وأعتقد أنه بالمزيد من المساعدة والتعاون من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ستصبح صور نجاحنا بحلول عام ٢٠٠٢ أكثر وضوحا في الحياة اليومية للناس. وحلمنا بحياة أفضل لكل الشعوب حيثما عاشوا يمكن تحقيقه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الهيئة التنفيذية العالمية للاتحاد الدولي للسلطات المحلية على بيانه.

اصطحب السيد كولين ماراكي ماتييلا، ممثل الهيئة التنفيذية العالمية للاتحاد الدولي للسلطات المحلية من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي السيدة أندريا كارمن، المديرة التنفيذية لمجلس المعاهدة الهندية الدولي، التي ستتكلم نيابة عن المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية.

اصطحبت السيدة أندريا كارمن، المديرة التنفيذية لمجلس المعاهدة الهندية الدولي إلى المنصة.

السيدة كارمن (مجلس المعاهدة الهندية الدولي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن مجلس المعاهدة الهندية الدولي والشعوب الأصلية، أقدم قلبي ويدي في تحية محترمة لكل الذين اجتمعوا هنا اليوم في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، قمة الأرض + ٥.

في عام ١٩٩٢، توصلت حكومات العالم وشعوبه إلى اتفاقية تاريخية تعرف بجدول أعمال القرن ٢١، معترفة بأن حماية واستدامة الحياة، التي يتناقص تنوعها بسرعة من الأرض، تتطلبان رد فعل عاجلا وموحدا ودوليا.

لقد كانت الشعوب الأصلية دائما في طليعة هذا الكفاح لحماية شبكة الحياة المقدسة المتشابكة التي نسميها الآن بالتنوع البيولوجي. إننا نعز النظرة التقليدية للشعوب الأصلية بأنه لا يمكن الفصل بين الرفاهية الذهنية والجسمانية والاجتماعية والروحية لشعوبنا واستمرار بقاء أجيالنا المقبلة، وبين صحة بيئتنا وممارسة تقاليدنا ودياناتنا والإعراب عن حقنا المتأصل في تقرير المصير.

ومن العناصر الحيوية لكل من جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقية التنوع البيولوجي التزام الدول الأطراف بالعمل في مشاركة كاملة مع الشعوب الأصلية فيما يتعلق بأي تطور له علاقة بمواردنا الطبيعية ومعرفتنا الثقافية، مع الاعتراف بخبراتنا وعلاقتنا الفريدة بالأرض من خلال ممارسات التنمية المستدامة التي استخدمناها منذ العصور الغابرة. ولئن كانت المشاركة الموعودة هذه لم تصبح واقعا بعد، فإن هذا لا يقلل من أهمية الالتزام ولا من التحديات غير المستجابة التي تفرضها على حكومات الدول.

إن استخراج الموارد بطريقة غير مستدامة والتلويث دون هوادة، مع كل ما يتركانه من وطأة على الشعوب الأصلية تسارعا خلال السنوات الخمس التي انقضت منذ عقد مؤتمر قمة الأرض في ريو. وفي الأغلبية العظمى من الحالات، لم تجر استشارة الشعوب المتضررة، وتلك الشعوب لم تعلن عن موافقتها، بالرغم مما وعد به جدول أعمال القرن ٢١. ومن الأمثلة على ذلك إغراق النفايات السامة والمشعة في باطن الأرض والمحيطات، والتخلص من الملوثات العضوية الملازمة في صناعة الأغذية، وإزالة الأحراج دون هوادة، والتوسع في إضفاء الصبغة العسكرية وإجراء التجارب على الأسلحة، ومشاريع السدود الكهرمائية، والإفراط التجاري في صيد السمك، والتعدين بطريقة الحفرة المفتوحة، واستخراج النفط.

ونشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه أمام الجزء الرفيع المستوى من دورة لجنة التنمية المستدامة المعقود في نيسان/أبريل، الذي سلم فيه بأن التعدين لا يمكن أن يكون مستداما على الإطلاق، بل أنه لا يزال

من أكثر الممارسات غير المستدامة التي تهدد المجتمعات المحلية والبيئة.

والتدمير الفظيع الناجم عن التعدين والتنقيب يتغلغل إلى درجة يصعب معها تصنيفه وتبويبه. ومن بعض الأمثلة التي لا تحصى منجم ذهب بيغاسوس لتصفية الأكوام بالسيانيد في مونتانا، المجاور لأراضي قبيلتي غروس فينتر وأسينيبوين؛ ومنجم الميسة السوداء الضخم للفحم في الأراضي التي يقدسها أبناء قبيلتي دينه وهوبي في الجبل الكبير في أريزونا، ومستويات التلوث البالغة الارتفاع الناجمة عن أعمال شركة شل للبترول في أراضي أغوني التقليدية في نيجيريا، واستخراج الذهب والتنقيب عن اليورانيوم في التلال السوداء المقدسة في خرق لمعاهدة فورت لارامي عام ١٨٦٨ بين أمة لاكوتا والولايات المتحدة.

ومع ذلك، لم يتطرق جدول أعمال القرن ٢١ إلى الآثار المدمرة للتعدين والتنقيب عن البترول. وينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تتحرك فورا لتصحيح هذا السهو في شراكة كاملة مع الشعوب الأصلية.

ومشاورات الأمم المتحدة الشاملة عام ١٩٩٠ بشأن إعمال الحق في التنمية بوصفه حقا من حقوق الإنسان أكدت أن أكثر الانتهاكات السائدة التي تقضي على حقوق السكان الأصليين قضاء مبرما تنجم مباشرة عن استراتيجيات التنمية التي لا تحترم الحق الأساسي في تقرير المصير. وأحكام جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقية التنوع البيولوجي لن تسفر أبدا عن مكاسب اقتصادية أو سياسية تستمر عبر الزمن ما لم تعترف بالحقين الأساسيين في التنمية وفي تقرير المصير، فضلا عن الحقوق في امتلاك الأراضي والحقوق الثقافية الكاملة للشعوب الأصلية.

وريثما يتم هذا الاعتراف، ستبقى الإشارة في المادة ٨ (ي) من اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي إلى تشاطر الفوائد الناتجة عن تطوير الموارد النباتية وعن المعرفة التقليدية للشعوب الأصلية دعوة مفتوحة للاستغلال التجاري لتلك الفوائد والاستئثار بها.

وجدول أعمال القرن ٢١ يؤكد أنه

"ينبغي للسكان الأصليين ولمجتمعاتهم المحلية التمتع بكامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية بدون إعاقة أو تمييز". A/CONF.151/26/Rev.1 ((Vol.1)، الفصل ٢٦، الفقرة ٢٦-١)

ولهذا نحث قمة الأرض + ٥ على تأكيد هذا الالتزام بالدعوة إلى اعتماد النص الحالي لمشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية كما اعتمده الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين واللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات بوصفه عنصرا أساسيا في التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١.

لقد دعت الشعوب الأصلية إلى فرض حظر دولي مؤقت على استصدار براءات اختراع لأشكال الحياة وعبرت عن معارضتها الشديدة لجعل الحياة سلعة من خلال ما يدعى "المضاربة بالعوامل الأحيائية" بما في ذلك التسويق الذي تتولاه شركات الصيدلة والتكنولوجيا الاحيائية للمواد الجينية والخلايا الحيوانية والإنسانية وللنباتات التي تستخدمها الشعوب الأصلية في التغذية والأغراض الطبية والدينية منذ الأزل، مثل الكينوا.

إن النظم الغربية التي تحكم حقوق الملكية الفكرية، واتفاقات التجارة الدولية التي يجري تقنينها عالميا من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والتابعة لمنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية، مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، تطعن في المبادئ الأساسية التي انبثقت عن قمة الأرض الأولى ولا تتضمن أحكاما تحمي حقوق الشعوب الأصلية.

وترى الشعوب الأصلية خطرا داهما في وضع إمدادات الأغذية العالمية في أيدي شركات بيّتت النية على إنتاج أنواع أحيائية جديدة مربحة من خلال الهندسة الوراثية بينما تقلل الممارسات غير المستدامة من تنوع أنواع النباتات والحيوانات الموجودة في موائلها الطبيعية.

ودأبت الشعوب الأصلية دائما على الإعراب عن معارضتها لمشروع تنوع الجينات والصبغيات البشرية، وقيام الشركات عبر الوطنية، وكذلك المؤسسات الحكومية، بجني التراث الجيني لأسلافنا واستصدار براءات اختراع له دون موافقتنا. ولم تتناول اتفاقية

التنوع البيولوجي بطريقة مباشرة استخدام أو استغلال المواد الجينية البشرية وخطوط الخلايا البشرية، وترى الشعوب الأصلية في ذلك سهوا خطيرا آخر يحد من قدرتها على رصد ومراقبة كامل مدى أنشطة "المضاربة بالأعمال الأحيائية" التي تترك آثارها على الشعوب الأصلية.

وهناك ضعف خطير آخر في جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، وهو عدم وجود آليات فعالة لفحص آثار العولمة ومراقبتها، بما فيها أنشطة الشركات عبر الوطنية، والمؤسسات المالية الدولية، والعمليات العسكرية عبر الوطنية، واتفاق الاستثمار المتعدد الأطراف، وهيئات الاتفاقات التجارية الدولية. وقد دعا تجمع السكان الأصليين في الدورة الخامسة التي عقدتها مؤخرا لجنة التنمية المستدامة إلى وضع تقارير شاملة عن تأثير أعمال الحكومات والشركات عبر الوطنية على الشعوب الأصلية بالنسبة لقضايا الاستخراج غير المستدام للموارد والمضاربة بالعوامل الأحيائية، وهو اقتراح ينبغي للجمعية العامة أن تشدد عليه وللجنة التنمية المستدامة أن تنفذه على الفور.

ونهيب بالجمعية العامة أيضا أن تؤيد إقرار المحفل الدائم للشعوب الأصلية داخل منظومة الأمم المتحدة دون تأخير، فهذا المحفل يمكن أن يراقب ويجري التحقيقات في هذه الأنماط من الانتهاكات، ويمكنه أيضا أن يضطلع بدور فعال في منع نشوب صراعات مهلكة نتيجة معارضة الشعوب الأصلية لمشاريع البناء داخل أراضيها التي تفرض عليها. ومشاركة الشعوب الأصلية مشاركة فعالة ومستنيرة تماما في كل جوانب المناقشات والقرارات والمحافل المنبثقة عن مؤتمر قمة الأرض في ريو يجب ضمانها إذا كان لوعد الشراكة أن يتحول إلى واقع في يوم من الأيام. ولهذا، يقترح المجلس الدولي لمعاهدات الهنود والشعوب الأصلية التشكيل الرسمي لفريق عمل للشعوب الأصلية في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي عام ١٩٩٨.

ومنظمتنا تثني على أمانة اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي أيضا لتوظيفها شخصا من السكان الأصليين، وفقا لما أوصى به الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، للعمل في ميدان نشر المعلومات وإشراك أعداد أكبر من الشعوب الأصلية في هذه العملية.

والمسؤولية الهائلة التي تقع على عاتق هذه الجمعية تتطلب التسليم بأن البشر ليسوا أطرافا في عالم الطبيعة أو مطورين له فحسب، بل أنهم جزء لا يتجزأ من التنوع الأحيائي للأرض. إن عالم الطبيعة ليس

سلعة. فعالم الطبيعة، أي الأرض، هو أمنا التي توفر لنا كل ما نأكله ونشربه ونتنفسه ونستخدمه في حياتنا اليومية. والأشكال المتنوعة للحياة على هذه الأرض تعتمد علينا لحماية بقائها، ليس بوصفها منتجات محتملة يساء استغلالها، بل بوصفها أشياء حية ذات قيمة أصيلة ومكان في النسيج المقدس للحياة الذي لا يمكن تعريضه للخطر دون أن نخاطر بمكاننا نفسه، وبوجودنا الإنساني نفسه. وأرجوكم تأملوا في حياة أحفادكم عندما تبتّون في الخيارات المطروحة أمامكم اليوم.

وصلواتي مع هذه الجمعية وكل معارفي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر المديرة التنفيذية للمجلس الدولي لمعاهدات الهنود على بيانها.

اصطحبت السيدة أندريا كارمين، المديرة التنفيذية للمجلس الدولي لمعاهدات الهنود من المنصة.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء بأنه سيكون من الضروري عقد جلسة عامة أخرى للجمعية العامة بعد انتهاء اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة من أعمالها وبعد إتاحة الوثائق ذات الصلة للجمعية.

هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية تفوض الرئيس عقد جلسة عامة أخرى على أن يكون مفهوما أنها ستعقد بعد انتهاء عمل اللجنة الجامعة المخصصة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): الجلسة العامة القادمة ستعقد اليوم الساعة التاسعة مساء، بشرط أن تكون اللجنة الجامعة المخصصة قد أنهت عملها.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠